

محمد حسن الوزاني وتكريس الهوية السياسية لحزب الشورى والاستقلال " من خلال قراءة في الخطاب الذي ألقى في مؤتمر الحزب بفاس بتاريخ 21/20/19 شتنبر 1959

د. محمد شقير



- يمكن القول بان الزعيم محمد بلحسن الوزاني قد تفرد بمزايا خاصة في تأسيس و تأطير وتنظيم العمل السياسي . فمحمد بلحسن الوزاني ، لم يكن فقط منظرا سياسيا بل أيضا مؤطرا ومنظما سياسيا ، حيث تجلى ذلك في مشاركته المبكرة في احتجاجات ما سمي باللطيف التي تعرض فيها للجلد بفاس على غرار ما تعرض له كل من علال الفاسي وغيره من الزعماء الوطنيين الذين أطروا هذه التظاهرات بمعناها السياسي لأول مرة في التاريخ السياسي الحديث للمغرب.
- كما تجلى ذلك في مساهمته في تأسيس كتلة العمل الوطني التي انسحب منها بعدما أبعد عن رئاستها التي أسندت لعلال الفاسي . مما دفعه إلى تأسيس الحركة القومية في سنة 1937 ، التي لم يتمكن من هيكلتها بعدما نفي إلى جنوب المغرب بعد أحداث بوفكران التي استغلتها سلطات الحماية الفرنسية لحظر كل تنظيم سياسي بالمغرب .
- ولعل مما ساعد الوزاني على امتلاك هذه الخصال التنظيمية ، هو تميزه عن زعماء الحركة الوطنية، كالزعيم علال الفاسي الذي تخرج من جامعة القرويين بفاس أو وعبد الله ابراهيم والفقير محمد البصري خريجا جامعة ابن يوسف بمراكش بدراسته للعلوم السياسية في مهدها الأصلي بفرنسا بعدما التحق بالمدرسة الحرة للعلوم السياسية، حيث كان أول مغربي حصل على الإجازة في هذه العلوم. بالإضافة إلى ذلك، استغل الوزاني وجوده بالديار الفرنسية، فدرس الصحافة والتاريخ.
- وبالتالي ، فقد زواج الوزاني بين القلم والخطبة ، حيث كان يدبج المقالات الصحفية للسجال السياسي في حين كان يلجأ إلى الخطب للتعبئة والحشد والتوجيه السياسي .
- وبهذا الصدد ، ألقى الزعيم العديد من الخطب سواء في منابر دولية وإقليمية ، أو في تجمعات حزبية حيث تم تجميعها في مؤلف من جزأين تناول الأول الخطب التي ألقاها الزعيم في الفترة ما بين 1933-1957، والثاني الخطب التي ألقيت في الفترة ما بين 1958 و 1978.

- من هنا تم انتقاء هذا الخطاب الذي ألقى في مؤتمر الحزب بفاس بتاريخ 21/20/19 سبتمبر 1959 للحزب الشورى والاستقلال نظرا لعدة اعتبارات

- الاعتبار الأول كون هذا الخطاب يتزامن مع مرحلة حساسة في تاريخ المغرب السياسي والذي اتسمت بالصراع حول السلطة بعيد الاستقلال سواء بين القصر وحزب الاستقلال أو بين هذا الحزب وباقي الأحزاب السياسية بالمغرب وعلى رأسها حزب الشورى والاستقلال الذي أسسه محمد بلحسن الوزاني

- الاعتبار الثاني كون هذا الخطاب يجسد مرحلة ولادة حزب الشورى والاستقلال وم ارافق ذلك من خطوات وإجراءات لهيكلية الحزب وتعديد تنظيماته على المستوى المركزي أو الجهوي أو المحلي والتي لعب فيها الوزاني دورا أساسيا وحاسما في بلورتها وتوجيه مساراتها . وهذا ما ألمع إليه الوزاني في فقرة وردت في هذا الخطاب ، جاء فيها " إن مهمتنا اليوم هي تنظيم الحزب عامة ومؤتمره الوطني خاصة ، ومعنى هذا أننا سنفتح مرحلة جديدة حاسمة في تاريخ الحزب وحياته في الحاضر والمستقبل "

- الاعتبار الثالث كون هذا الخطاب يلخص مجمل الأفكار السياسية التي كان يعتنقها هذا الزعيم كإيمانه بالقوموية العربية كعقيدة سياسية ، وبالديمقراطية والشورى كنظام للحكم ، و الاشتراكية التقدمية كنظام لتوزيع الثروة الوطنية والتخفيف من الفوارق الاجتماعية ، والتي حاول أن يحدد من خلالها الهوية السياسية للحزب الذي كان يتزعمه .

وبالتالي، فمن خلال قراءة أولية لمضامين هذا الخطاب يستشف بأن هذا الخطاب يتطرق إلى موضوعين رئيسين :

- الموضوع الأول ذو منحى تنظيمي أكد فيه الوزاني على ضرورة هيكلية حزب الشورى والاستقلال على أسس تنظيمية قوية تقوم بالأساس على :

- التمثيلية القاعدية للحزب من خلال الحرص على تمثيلية الفروع في المؤتمر الوطني للحزب .

-تنظيم القيادة في الحزب على أساس التجديد وتوزيع العمل والمسؤولية بين الهيئات القيادية للحزب من لجان وغيرها .

- انتخاب المجلس الوطني كهيئة تشريعية للحزب من طرف فعاليات مؤتمر الحزب

- النقد الذاتي كآلية لتصريف الخلافات الداخلية، والذي يقوم على التجرد، والنزاهة، والصفاء والآداب. " فاستعمال أساليب

النقد، والنقد الذاتي يعد من مميزات الأحزاب المحكمة النظام، القوية البنيان فهو دليل قوتها ووحدتها ووسيلة رقيها ونموها"

- الديمقراطية الداخلية التي تقوم على حرية الرأي والتعبير عنه داخل الحزب ، وحرية المناقشة ، وانتخاب هيئات التسيير

والقيادة ، والمراقبة والمحاسبة ، والمساواة التامة بين الأعضاء والمسؤولية عن الأعمال وتطبيق القرارات .الشيء الذي لا يتنافى مع واجب التضامن والاتحاد بين الأعضاء خصوصا بين الأكثرية والأقلية في تنفيذ القرارات بعد المناقشة.

- التثبث بأخلاقيات الحزب المتمثلة في الدفاع المستميت عن التنظيم والتضحية من أجل مبادئه وأهدافه السياسية، وسيادة الثقة بين أعضائه، و اليقظة والحذر من كل العناصر المندسة التي تسعى إلى تشويه سمعة الحزب.

- الموضوع الثاني ذو منحى فكري، أكد فيه الوزاني على ضرورة أن يكون لحزب الشورى والاستقلال مذهب سياسي وإيلائه كل الاهتمام باعتباره "العنصر الأول من عناصر القوة في كل حزب وأعني به المذهب السياسي أو فلسفة الحزب". فعلى الرغم بأن الحزب "كان وما فتئ حزب الأفكار النيرة، والاتجاهات الواضحة، والمواقف الجريئة... التي تنتشر وتنتصر كل يوم في الشعب، بل فرضت نفسها اليوم على المسؤولين الذين طالما حاربوها بكل وسيلة طمعا في القضاء عليها..." إلا أن هذا لا يمنع في نظر منظر الحزب وزعيمه من "إعادة النظر في مذهب الحزب وفلسفته للتقوية، والتجديد، والتوضيح، والتحديد"

وبالتالي، فقد حدد الوزاني ماهية الحزب وهويته السياسي في ثلاثة مرتكزات أساسية :

أولاً-القومية العربية المتحررة

ثانياً- الديمقراطية الهتلى

ثالثاً- التقدمية الاشتراكية

أولاً-القومية العربية المتحررة كعقيدة سياسية للحزب

- يحدد الوزاني مفهومه للقومية في زمن القوميات بأنه يختلف عن القومية الزائفة التي تقوم على التعصب العرقي أو الديني أو اللغوي والتي تخرج بأصحابها كما يقول مفكرنا "عن حدود العقل، والحكمة، والانسانية، إذ تقوم على العنصرية، والعصبية، والشعوبية والعداوة للغير" وكانت وراء الكثير من الحروب المدمرة، وعداوات الدول وعدم تفاهم الأمم، ويفضل بدلها القومية الرشيدة التي تقوم على الفضيلة، والوطنية، والانسانية، والعقل، والحكمة.

- وقد شكلت القومية بهذا المفهوم، والتي ليست مفهومًا جديدًا حيث تم تبنيه في تأسيس الحركة القومية وحركة العمل القومي ما بين 1937 و 1946، في نظر الوزاني بوصلة سياسية في توجيه الحركة الوطنية المغربية في "اتجاه الحرية والديمقراطية، والتقدمية"، وكذا في محاربة الاستعمار و"حمايته المزورة الباطلة".

- ويعتبر الوزاني بأن القومية الرشيدة لا تعتبر صالحة فقط لمواجهة المستعمر، بل أيضا لإرساء استقلال المغرب على أسس متينة تقوم على رفع المستوى المادي والمعنوي للشعب ونشر قيم الاخاء والتضامن وثقافة الصالح العام.

- كما يعتبر الوزاني بأن القومية المتبناة من طرف الحزب ينبغي أن تتوسع لتشمل مشمول الوطن العربي. فالقومية العربية ينبغي أن تكون آلية للتحرر والتحرير حيث "ترمي القومية العربية المتحررة إلى تحرير جميع بلاد العروبة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ودوليا ن فكذلك ترمي إلى توحيد الأمة العربية، فهي لا تعترف بالتجزئة، والانفصال، والانعزال"

- كما أن مفهوم القومية العربية المتحررة لا يعني انغلاق الامة العربية على نفسها ن بل يعني انفتاحها على مجموع دول العالم، في علاقة تقوم على الصداقة والتعاون، وعدم الانحياز لصالح كتلة ضد كتلة منافسة في زمن التكتلات والحرب

الباردة و الصراع بين دول المعسكر الغربي ودول المعسكر الشرقي .

- وبالتالي ، فقد شكلت هذه القومية في نظر الوزاني بوصلة سياسية للتعامل الخارجي والسياسة الخارجية سواء في الانضمام إلى حلف بغداد "قباسم هذه القومية العربية المتحررة حارب حزيننا حلف بغداد الذي مزق وحدة العرب ، وعرقل سير الجامعة العربية وأوجد الخلاف والتطاحن بين الدول العربية ، وربط بعضها بركاب الاستعمار والحرب ، وقد حاربنا ذلك الحلف المشؤوم مع العرب ولصالح العرب ، كما حاربناه وقتما كان المغرب وشيك الانضمام إليه"، أو في تبني سياسة عدم الانحياز "باسم القومية العربية عارضنا سياسة التبعية والانحياز إلى الكتلة الغربية الاستعمارية ، وباسم القومية العربية أيضا ناضلنا في سبيل انضمام المغرب إلى جامعة الدول العربية غير عابئين بالتعللات والاعذار الرسمية الواهية "، أو مساندة حركات التحرر العربي المطالبة بالاستقلال واستكمال السيادة " وأخيرا باسم القومية العربية طالبنا الحكومة المغربية بالتعجيل بالاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة ، وبحكومة الجزائر المجاهدة"

ثانيا-الديمقراطية المثلى كهدف سياسي للحزب

- عمل الوزاني على محاولة نشره لهذا الفكر من خلال جريدته "عمل الشعب (l'action du Peuple)" التي أسسها في سنة 1937. وإرساء هذا الفكر من خلال تأسيسه لحزب الشورى والاستقلال وإصداره لصحيفة ناطقة باسمه "الرأي العام".

- كما حاول، من خلال تجربته السياسية باعتباره وزيرا للدولة في الحكومة التي ترأسها الملك الراحل محمد الخامس وإسراعه في تقديم استقالته منها، وانتخابه نائبا عن مدينة وزان في أول تجربة برلمانية للمغرب في سنة 1964، أن يجسد ملامح هذا الفكر السياسي الليبرالي الذي كان ينادي به ويدعو إلى تطبيقه.

- وقد تفرّد عن باقي رجالات الحركة الوطنية بالمطالبة بإرساء أسس النظام الديمقراطي بنفس درجة مطالبته بالاستقلال، مبيّنا أن هذه المطالبة الثنائية لا تعني رغبته في مواجهة المؤسسة الملكية أو معارضتها من حيث المبدأ، وإنما تدل على رؤية سياسية محددة.

- الوزاني وتأسيس الفكر الليبرالي

- أشار عبد الله العروي إلى أن ما يميز المفكرين الليبراليين العرب عن نظرائهم الغربيين هو دفاعهم عن الحرية ضد خصومها في مجتمعاتهم، مؤكدين أن الإسلام في صميمه دعوة إلى الحرية، وكذا إرادة تأسيس الحرية في عمق المجتمع والتاريخ الإسلاميين. ولعل هذا الوصف ينطبق بشكل جلي على الوزاني في تشبّثه بالدفاع عن مبدأ الحرية التي يعد من المرتكزات الأساسية في فكره السياسي.

- الدفاع على مبدأ حرية الأمة

- لجأ الوزاني في تأسيسه للفكر السياسي الليبرالي في منظومة فكرية مغربية محافظة إلى الاعتماد على التراث السياسي الإسلامي، من خلال التأكيد على أن «الإسلام بصفته شريعة الإنسانية الفاضلة ودين الحق المطلق يرتكز على مبادئ

الإخاء والمساواة والعدل والحرية.

- وتبعاً لذلك، فإن «سلب الناس حرياتهم واستقلالهم؛ وهو ما يعبر عنه سياسياً بالاستبداد والاضطهاد، والاستعباد، ينكره الإسلام إنكاراً شديداً وتأياباً شريعته إياء مطلقاً»، إذ «لا طاعة (في الإسلام) إلا ضمن العدل والحرية»، فضلاً عن أن «اتباع الكتاب والسنة لا يسوغ مصادرة الآراء مطلقاً»؛ فقد كان الرسول (ص) لا يفتأ «بنادي بحرية العقل، ويعمل لتثبيتها في النفوس وإدخالها في التقاليد العامة.»

- كما اعتبر الوزاني بأن القرآن بوصفه «دستور الإسلام الخالد»، فهو «لا يتنافى مطلقاً مع ما يخوله الإسلام نفسه، نصاً وروحاً، للمسلمين من حق التفكير في تكييف نظام دولتهم وفق ما تتطلبه حياتهم في كل عصر، أي في وضع دستور يكون القانون الأساسي لأنظمة الحكم والسياسة في الدولة.

- كما يرى أن «الشريعة لا تحرم على المسلمين اقتباس ما ينفعهم في دنياهم من الأمم الراقية. ووعياً منه بالأهمية التي يكتسبها مبدأ احترام حرية الأمة وإرادتها، فقد اعتبر هذا المفكر أن عدم تحديد الرسول لمن يخلفه لا يعبر عن تغافل منه (ص) لهذا الأمر الجلل، وإنما يعبر عن مدى «الاحترام الواجب لإرادة الأمة في تقرير مصيرها، وصونا لحقها في إسناد رئاستها إلى من تراه الأصلح لسياستها، ونصراً لمبدأ الحرية التي يقدها الإسلام تقديساً».

- علاقة الدولة بالحرية

- بالنسبة إلى حدود العلاقة بين الحرية والدولة، نجد أن الوزاني ينطلق من وجود علاقة وظيفية بينهما محكومة باستقلالية مجالية واضحة؛ «فالحرية تتعزز بقيام الدولة، فكما أن الحرية لها نطاق معقول لا تتعداه فكذلك للدولة حد معين لا تتجاوزه وإلا تكون مطلقة التصرف والمشيئة.

- وهذا هو عين الاستبداد والاضطهاد..» ذلك أن «السلطة الحاكمة ليست مطلقة التصرف في أمر الأمة، لأنها تستمد نفوذها من الشعب مصدر الحكم والسلطان، ولا تستعمل ذلك النفوذ إلا في الخير العام، وهو ضمانته الحقوق الإنسانية وحراستها من كل عدوان وإتلاف.

- وتبرز حدود سلطة الدولة في مواجهة حريات وحقوق الأفراد، في فكر الوزاني حينما يشير إلى أن أي «حكومة لا يمكنها أن تجود إلا بما تملكه ملكاً»، وحينما يشدد على أن «الحقوق ملك الأفراد والجماعات لا يجوز مطلقاً أن تستبد بها السلطة التي إنما تنحصر وظيفتها في القيام على الجماعة بتدبير شؤونها العامة وفق المصلحة المشتركة بين الناس كافة».

- أما بالنسبة إلى العلاقة بين الحرية وتطور المجتمع، فإن الوزاني ينطلق من أن السلطة إذا كانت «لازمة لنظام المجتمع»، فإن «الحرية ضرورية لحياة الأمة.. وحيثما تلاشت الحرية بالظلم والإرهاب خيم الجمود، وساد الخمود، واستحكم الانحلال في الأفراد والجماعات واستحال مع هذا كل حركة ونمو وتعرقل كل رقي وسير مطرد إلى الأمام». أكثر من ذلك فإن الحرية تغدو بالنسبة إلى الوزاني «وسيلة فعالة لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتحرير الجماهير

المغربية من الفقر والجوع والبطالة."

- ممارسة الوزاني للعمل السياسي

- بخلاف زعماء الحركة الوطنية، مارس الوزاني العمل السياسي بشكل شفاف، حيث كان "يعتبر السياسة ممارسة للحقيقة، ويجب مصارحة الجماهير بكل الحقائق، ولو كانت مرة، وخطابه السياسي ما هو إلا انعكاس لقناعاته؛ فافتتاحياته وخطبه تعكس هذه القناعة السياسية. وبهذا الصدد كتب الدكتور علي حسني في مؤلفه (محمد حسن الوزاني وإشكالية البناء الديمقراطي 1947-1978) أنه كان "للزعيم محمد حسن الوزاني مفهوم للسياسة، مغاير لما تمارسه النخبة الوطنية..

- فلربما كان خطأه أنه مارس التفكير والممارسة السياسيتين بصوت مسموع. فما لا يقال عادة لدى الطبقة السياسية المغربية شيء عادي قوله من طرف الزعيم محمد حسن الوزاني. لقد كان صريحا أكثر من اللازم، فخرج عن طبيعة الممارسة السياسية السائدة بالمغرب". ولعل هذا ما جعل شخصية الوزاني تقابل بنوع من التجاهل والتهميش حتى من بعض أعضاء حزبه.

- وعموما، فقد انفرد الوزاني في منظومة سياسية سادت فيها الأصولية بكل تلويناتها السلفية والماركسية والإسلامية... بمحاولة ترسيخه للفكر الليبرالي ونشره بين مكونات نخب الدولة والمجتمع من خلال دعوته إلى تبني المفاهيم السياسية الحديثة في الفكر السياسي المغربي؛ كالقومية، والديمقراطية، والتعددية الحزبية، إلى جانب ممارسته للسياسة كخدمة للأمة، بعيدا عن الجري وراء المناصب والانتفاع الشخصي والارتزاق السياسي. كما تميز فكره السياسي ليس فقط بربطه المطالبة بالاستقلال بإقامة نظام سياسي ديمقراطي تنتزع فيه السلطة بين مؤسسات تمثيلية لا تطغى فيها سلطة على أخرى ويقوم على دستور غير ممنوح تضعه جمعية تأسيسية منتخبة، بل أيضا بإثارة قضايا سياسية ما زالت تناقش إلى حد الآن من ملكية دستورية، ومظاهر الفساد السياسي، والبلقنة الحزبية...، الشيء الذي يضيف على فكره السياسي راهنية خاصة.

وشكرا على انتباهكم